الوزارة أصدرت ضوابط ومزايا معاملة تتعلق بهم

«الداخلية»: السماح لمسحوبي «الأعمال الجليلة» بالسفر بالجوازات الكويتية 4 أشهر بدءاً من 20 الجاري

أعلنت وزارة الداخلية أمس الخميس ضوابط معاملة من سحبت منهم الجنسية الكويتية وفق بند الأعمال الجليلة متضمنة الإجراءات والتعليمات والمزايا الممنوحة وحالات وقفها وغير ذلك من تفاصيل وأحكام.

وقالت الوزارة في بيان صحفي إنه انطلاقا من حرص الجهات المعنية على تسهيل الإجراءات وضمانا لاستمرار الاستفادة من كل المزايا الممنوحة في إطار معاملة من سحبت جناسيهم وفق الأعمال الجليلة ومن يتبعهم فإنه "سيتم السماح بالسفر بالجوازات الكويتية أربعة أشهر اعتبارا من تاريخ 20/7/2025 لكل من صدر مرسوم بحقهم قبل هذا التاريخ وتحتسب مدة الأربعة أشهر من تاريخ صدور مرسوم السحب للحالات الجديدة وذلك للمساعدة في تعديل أوضاعهم".

وأوضحت أنه "يتوجب على المعنيين الالتزام التام بالتعليمات والإجراءات المتمثلة بقيام صاحب الشأن ومن يتبعه بتعديل وضعه القانوني من خلال التنسيق مع سفارته لاستلام الجواز الأصلي للجنسية السابقة التي كان يحملها قبل حصوله على الجنسية الكويتية وفق بند الأعمال الجليلة أو أي جواز سفر رسمي يمنح من خلاله الإقامة القانونية في البلاد".

وأكدت من ضمن الإجراءات والتعليمات على "ضرورة الالتزام بمهلة تعديل الوضع المحددة بسنة واحدة اعتبارا من تاريخ صدور المرسوم ونشره في الجريدة الرسمية وذلك لضمان استمرارية الاستفادة من المزايا المقررة".

وأشارت إلى أنه "بعد انتهاء المهلة لن تتم الاستفادة من المزايا لمن لم يقم بتعديل وضعه القانوني في البلاد خلال تلك المهلة وعليه اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بمراجعة السفارة لاستخراج جواز السفر ويتعين على صاحب الشأن البدء في المعاملة خلال أول ثلاثة أشهر من بداية تلك المهلة وعليه تقديم ما يثبت ذلك وإذا تبين عدم جديته باتخاذ الإجراءات بتعديل وضعه خلال الأشهر الثلاثة الأولى تلغى عنه المزايا".

واستعرضت وزارة الداخلية المزايا الممنوحة وهي "الاستمرار في العمل بالقطاع الحكومي أو الشركات الحكومية وفق عقود تصدر عن ديوان الخدمة المدنية للجهات الحكومية وعقود خاصة من الشركات الحكومية دون جواز تقلد المناصب القيادية أو الإشرافية".

وذكرت أنه للمسحوبة جنسيته الحق في التعليم الذي وفرته له الدولة قبل سحب الجنسية والاستمرار في الدراسة في جميع المراحل الدراسية (الابتدائي - المتوسط - الثانوي) والاستمرار في الدراسة للدبلوم أو الجامعة أو الدراسات العليا التي كان قد باشر الدراسة بها قبل سحب الجنسية والاستمرار في الدراسة بالبعثات الداخلية أو الخارجية التي منحت له قبل سحب الجنسية.

ولفتت وزارة الداخلية كذلك إلى الاستمرار في امتلاك سكن خاص واحد داخل دولة الكويت ويستثنى من ذلك من كان يمتلك قبل سحب الجنسية أكثر من سكن خاص بسبب تعدد الزوجات مثال ذلك إذا كان لديه أكثر من أسرة بسبب تعدد الزوجات فيجوز له الاحتفاظ بأكثر من سكن ويكون استغلاله لها لغرض السكن الخاص.

وقالت إن المسحوبة جنسيته وفقا للأعمال الجليلة يحتفظ بالرعاية السكنية الممنوحة له قبل سحب جنسيته وفقا للأطر والشروط وهي: من استكمل بناء الوحدة السكنية واستلم كافة الدفعات من بنك الائتمان يحتفظ بالمسكن على أن يلتزم بسداد كافة قيمة المبالغ التي استلمها من بنك الائتمان خلال فترة لا تتجاوز (سنة) من تاريخ نشر مرسوم سحب جنسيته بالجريدة الرسمية.

وأفادت بأن من استلم اذن البناء وشرع في الإنشاء فإنه يلتزم باستكمال الإنشاءات والانتهاء من البناء على نفقته الخاصة ودفع قيمة ما تم استلامه من بنك الائتمان خلال (سنتين) من تاريخ نشر مرسوم سحب الجنسية بالجريدة الرسمية.

وبينت أن من استخرج رخصة البناء ولم يباشر البناء يحتفظ بالأرض الممنوحة له ويتعهد ببنائها على نفقته الخاصة كسكن خاص له ولأسرته في مدة لا تتجاوز (سنتين) من تاريخ نشر مرسوم سحب الجنسية بالجريدة الرسمية.

وأشارت وزارة الداخلية إلى الاستمرار في كفالة العمالة المنزلية وتملك المركبات الخاصة وفقا للضوابط المعمول بها.

وقالت إنه "لا يعامل المشمولون بالأحكام أعلاه معاملة الكويتي في الحقوق التالية وهي: حقوق الانتفاع بأملاك الدولة العامة كالشاليهات والجواخير والقسائم الزراعية والصناعية والتجارية وغيرها ويمنح المنتفع منهم مهلة (5 سنوات) لتسوية أوضاعه بالتنازل عنها بدون أي رسوم مقررة لأقربائه من الدرجة الأولى شرط يكون كويتي الجنسية)".

وبالنسبة للعقارات التجارية والاستثمارية والصناعية والأراضي الفضاء المملوكة ملكية خاصة للمسحوبة جنسيته أوضحت أنه يمنح مدة لا تتجاوز (5) سنوات لتحويل ملكيتها بالبيع أو الهبة أو التنازل وتسوية أوضاعه.

وعن وقف المزايا ذكرت أن المزايا المقررة توقف فورا في أي من الحالات التالية وهي: "صدور حكم نهائي في جناية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو إحدى جرائم أمن الدولة أو جرائم المساس بالذات الإلهية أو الأنبياء أو الذات الأميرية".

وتابعت أن المزايا توقف عند "الإخلال بشروط تعديل الوضع بعدم استعادة الجنسية الأصلية أو عدم الحصول على وثيقة رسمية معتمدة في دولة الكويت صالحة للإقامة خلال (سنة) من تاريخ نشر مرسوم السحب في الجريدة الرسمية أيهما أقرب".

وأشارت الوزارة إلى أنه لا يمنع تعديل الوضع من تقديم التظلم لدى لجنة التظلمات الخاصة بسحب وإسقاط وفقد الجنسية الكويتية المشكلة بقرار مجلس الوزراء رقم 207 لسنة 2025 وتعديلاته بالقرار رقم 493 لسنة 2025.

وشددت على أهمية الالتزام بالفترة المحددة ومراجعة الجهات المعنية لاستكمال الإجراءات اللازمة وتحديث البيانات بما يضمن تسوية الأوضاع القانونية وفقا للأنظمة المعمول بها ودعوة الجميع إلى التعاون والتقيد بالتعليمات الصادرة في هذا الشأن. وأكدت (الداخلية) حرصها على تطبيق القوانين بكل عدالة وشفافية مع مراعاة الجوانب الإنسانية في التعامل مع الحالات المشمولة "ببند الأعمال الجليلة" واتخاذ ما يلزم من إجراءات تضمن استقرار أوضاعهم القانونية في البلاد.

مزايا للمسحوبة جنسياتهم على بند الأعمال الجليلة

تعديل الوضع القانوني وتسلم جواز الجنسية السابقة أو أي جواز رسمي يمنح من خلاله الإقامة

الاستمرار بالعمل في القطاع الحكومي أو الشركات الحكومية وفق عقود تصدر عن ديوان الخدمة

امتلاك سكن خاص واحد وكفالة العمالة المنزلية وتملك المركبات الخاصة

أكدت أن جميع المستحقين المسجلين عليها قبل نهاية العام

الحويلة: بدء صرف الأجهزة التعويضية لذوي الإعاقة الأسبوع المقبل

صورة جماعية

أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة، د. أمثال الحويلة، أن صرف الأجهزة التعويضية لذوي الإعاقة سيبدأ مطلع الأسبوع المقبل، بما يشمل السماعات الطبية لذوي الإعاقة السمعية، مؤكدة انتهاء الهيئة العامة لذوي الإعاقة من الإجراءات اللازمة بعد انقطاع دام خمس سنوات.

وفي كلمة خلال حفل تكريم المتفوقين من ذوي الإعاقة، قالت الحويلة: «أنتم فخر الكويت، والإعاقة ليست عائقاً بل دافعاً للأمل»، مشيرة إلى التعاون بين الجهات الحكومية لمعالجة التحديات التي تواجه هذه الفئة، مثنية على جهود نماء الخيرية في دعم المبادرات المجتمعية.

وأضافت أن القيادة السياسية تولي اهتماماً كبيراً بدعم ذوي الإعاقة، وساهمت في تسهيل الإجراءات المالية والإدارية لتوفير الأجهزة، مشددة على أن كل من هو مسجل لدى الهيئة ويستحق الأجهزة سيحصل عليها قبل نهاية العام.

وزادت «تم تخصيص ميزانية لصرف الأجهزة التعويضية، ونبدأ الأسبوع المقبل بتوزيع السماعات الطبية، أما الكراسي المتحركة فسيتم طلبها بعد أخذ المقاسات. أعدكم بأن جميع المستحقين المسجلين في الهيئة سيحصلون على أجهزتهم قبل نهاية العام، وبالمواصفات المناسبة لكل حالة».

وأوضحت أنه تم ربط المنافذ الحدودية مع الجهات المعنية لمتابعة تواجد المعاقين أو المكلفين برعايتهم داخل أو خارج البلاد بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة، مشيرة إلى أن هناك بعض حالات عدم تواجد الراعي مع الشخص المعاق مما يتطلب معالجة.

كما كشفت أن الأمم المتحدة قدمت ملاحظات على قانون 8 / 2010 بخصوص التركيز المفرط على المزايا المادية، مطالبة الكويت بتعزيز الجوانب التأهيلية والتعليمية والخدمية، مؤكدة أن تعديلات قادمة ستراعي هذا الجانب.

وأضافت أنه تم تطبيق كود البناء الخاص بذوي الإعاقة في المباني الجديدة، بينما تقوم فرق ميدانية بزيارة المباني القديمة لتقييم مدى التوافق، داعية إلى توسيع تشخيص الإعاقات وزيارة البيوت لفهم البيئة الاجتماعية، واعدة بالتواصل مع اتحاد المصارف لعدم إيقاف معاملات المعاقين وعدم طلب حضور المعاق السريري.

وأشارت إلى العمل على إنشاء مركز متكامل للغة الإشارة، والتواصل مع الجهات التعليمية لتوفير تعليمها في الجامعات، مشددة على أهمية دمج ذوي الإعاقة في التعليم العام والمجتمع، بما في ذلك المرافق الترفيهية.

وفي الختام، أكدت الحويلة أن التحول الرقمي في الدولة يشمل جميع فئات الإعاقة، ووزارة الشؤون تعمل على تسهيل كل الإجراءات إلكترونياً، مما يسهم في تحسين الخدمات وسرعة الإنجاز.

من ضمنهم كفاءات نسائية في سابقة تحدث للمرة الأولى

«النيابة»: نقل عدد من أعضاء النيابات الجزئية والتخصصية من الكويتيين للنيابة الكلية ضمن خطة التكويت

سعد الصفران

أصدر النائب العام المستشار سعد الصفران أمس الخميس قرارا بنقل عدد من أعضاء النيابات الجزئية والتخصصية من الكويتيين إلى النيابة الكلية وذلك ضمن خطة تكويت جهاز النيابة العامة وتدعيمه بعناصر وطنية مؤهلة.

وذكرت النيابة العامة في بيان لها أن القرار شمل "سابقة تسجل لأول مرة وهي نقل عدد من الكفاءات النسائية الكويتية للعمل في النيابة الكلية وفقا لمعيار الجدارة الموضوعية".

وأضافت أن ذلك يأتي تأكيدا على ما تحظى به المرأة الكويتية من ثقة مستحقة ولدورها المحوري الفاعل في منظومة العدالة الجزائية وترسيخا لمبدأ تمكين المرأة في المناصب القيادية وإتاحة الفرص المتكافئة أمامها للاضطلاع بمسؤولياتها على قدم المساواة جنبا إلى جنب مع زملائها في ميدان العمل القضائي.

وبينت أن هذه الخطوة الرائدة تعكس الحرص على تمكين الكفاءات الوطنية وتجسيدا لتوجيهات صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد بتعزيز حضور العنصر الكويتي في ساحة العدالة.

كما أصدر النائب العام قرارا آخر اليوم بتكليف المحامي العام الأول ورئيس المكتب الفني للنائب العام المستشار بدر المسعد بتولي مهام رئاسة النيابة الكلية.

خلال مشاركته في «القمة العالمية لمجتمع المعلومات 2025» بسويسرا

العمر بحث مع نظرائه الماليزي والسنغافوري والأذربيجاني سبل تعزيز التعاون المشترك

العمر مع نظيره الماليزي

.. ومع وزير التنمية الرقمية والنقل في أذربيجان

جنيف – "كونا": بحث وزير الدولة لشؤون الاتصالات رئيس مجلس "منظمة التعاون الرقمي" للدورة الحالية 2025 عمر العمر في جنيف أمس الخميس مع نظرائه وزير الاتصالات الماليزي فهمي فاضيل ووزير الدولة وزيرة التنمية الرقمية والمعلومات في سنغافورة رحايو مهزام ووزير التنمية الرقمية والنقل في أذربيجان رشاد نبييف سبل تعزيز التعاون المشترك في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

جاء ذلك خلال اجتماعات منفصلة عقدها الوزير العمر مع نظرائه خلال مشاركته في "القمة العالمية لمجتمع المعلومات 2025" المستمرة أعمالها في المدينة السويسرية.

وبحث الوزير العمر كذلك خلال الاجتماعات التي حضرها المندوب الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير ناصر الهين سبل تعزيز مجالات التعاون المتشرك مع منظمة التعاون الرقمي.

يذكر أن دولة الكويت تولت في فبراير الماضي رئاسة الدورة الخامسة للجمعية العامة لـ"منظمة التعاون الرقمي" لعام 2025 وهي منظمة دولية متعددة الأطراف تهدف إلى تعزيز الازدهار الرقمي وتسريع النمو الشامل والمستدام للاقتصاد الرقمي العالمي.

وبدأت "القمة العالمية لمجتمع المعلومات 2025" أعمالها الاثنين الماضي في جنيف بمشاركة دولة الكويت ممثلة بوزير الدولة لشؤون الاتصالات عمر العمر على رأس وفد رفيع المستوى.

بمشاركة الإدارة العامة للطيران المدني

المشعان ترأست اجتماعا لمتابعة مشروع مبنى الركاب الجديد بمطار الكويت الدولي

المشعان ورئيس الإدارة العامة للطيران المدني الشيخ حمود المبارك

ترأست وزيرة الأشغال العامة الدكتورة نورة المشعان أمس الخميس الاجتماع التنسيقي لمتابعة وبحث مستجدات مشروع مبنى الركاب الجديد في مطار الكويت الدولي وذلك بمشاركة الإدارة العامة للطيران المدني ممثلة برئيسها الشيخ حمود المبارك.

وقالت "الأشغال" في بيان صحفي أن الاجتماع استعرض نسب الإنجاز في الحزم الثلاث الرئيسية للمشروع إلى جانب مناقشة عدد من القضايا الفنية والإدارية العالقة بين الجهتين بهدف إزالة أي معوقات قد تؤثر على سير العمل وتوحيد الجهود بما يضمن تحقيق أعلى مستويات الكفاءة في التنفيذ.

وذكرت أن الاجتماع يأتي في إطار الحرص المشترك على تسريع وتيرة العمل والانتهاء من المشروع وفق البرنامج الزمني المعتمد بما يسهم في تعزيز البنية التحتية لقطاع النقل الجوي ورفع كفاءة الخدمات المقدمة في مطار الكويت الدولي.